

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، داود طبيلة

المميز ز :-

مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠١٤/٥/١١ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ في القضية رقم (٢٠١٣/٥٤١) المتضمن: تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من جنائية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) عقوبات إلى جنائية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٧) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته وتجريمه بها بالوصف المعدل وإعلان براءته من باقي التهم المسندة إليه .

lawpedia.jo

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه
لأسباب تتلخص بما يلي :-

١. أخطأت المحكمة بتطبيق القانون على الواقع حيث تقوم بأفعال المميز ضده جنائية
هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من
القانون ذاته ولا وجه لتطبيق نص المادة (٢٩٧) عقوبات .
 ٢. لم تقم المحكمة بوزن البينة وزناً صحيحاً إذ جاءت بينات النيابة العامة كافية
لتجريم المميز ضده عن كافة التهم المسندة إليه بالوصف الذي أسندته النيابة
العامة .
 ٣. القرار المطعون فيه مشوباً بالغموض والقصور ويفتقر إلى علله وأسبابه الكافية .
- طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالغته الخطية قبول التمييز شكلاً
وموضوعاً ، ونقض القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت
وبقرارها رقم (٢٠١٣/٣٠٠) تاريخ ٢٠١٣/٣/١٧ قد أحالت المتهم :-

ليحاكم لدى تلك المحكمة عن :-

- ١- جناية الاغتصاب خلافاً للمادة (٢/٢٩٢) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من
القانون ذاته مكررة مرتين .
- ٢- جناية الاغتصاب خلافاً للمادة (٢/٢٩٢) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من
القانون ذاته مكررة ست مرات .

٣- جنابة هتك العرض خلافاً للمادة (٢/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة (٤٠٢) مرة .

٤- جنابة هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة (٢٠٠) مرة .

٥- جنابة الشروع بالاغتصاب خلافاً للمادتين (٢/٢٩٢ و ٧٠) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة (٣٩٠) مرة .

٦- جنابة الشروع بالاغتصاب خلافاً للمادتين (٢/٢٩٢ ب و ٧٠) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته .

نظرت محكمة الجنابات الكبرى الدعوى، وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وبتاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ وفي القضية رقم (٢٠١٣/٥٤١) أصدرت حكماً حيث توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

في أن المتهم هو عم المجني عليها المولودة بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٠ .

إنه بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٩ وأثناء وجود المجني عليها في منزل خطيبة والدها الشاهدة حضر إليها والدها الشاهد وقام باصطحابها إلى منزل المتهم كون الأخير طلب من الشاهد إحضار المجني عليها إليه بحجة أنه يرغب بأخذها إلى السوق لشراء الملابس لها ، ولدى وصولهما إلى منزل المتهم وبعد عدة دقائق غادر الشاهد وبقيت المجني عليها في منزل المتهم فطلب منها الأخير أن تنام عنده كون الوقت صار متأخراً ونامت المجني عليها على فرشة كانت موجودة في غرفة المتهم وأثناء نومها على الفرشة قام المتهم بالنوم خلفها وكان خالماً جميع ملابسه وحضنها من الخلف وحسس على صدرها ثم قام بتشليحها جميع ملابسه والتصق بها من الأمام حيث لامس صدره وبطنه صدرها وبطنها وقام بتقبيلها على رقبتها وصدرها وكان قضيبه يلامس فرجها وبقي كذلك حتى استمنى على بطنها .

وفي اليوم التالي عادت إلى منزل خطيبة والدها الشاهدة وأخبرتها بما حصل معها فقامت الشاهدة بدورها بإبلاغ والد المجني عليها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة التي قنعت بها ووجدت :-

إن ما قام به المتهم من أفعال مادية تجاه المجني عليها وبالغلة من العمر خمسة عشر عاماً وثمانية شهور بتاريخ الحادثة الواقعة بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٣ والمتثلة بإقدام المتهم على النوم خلف المجني عليها وهو عارٍ من الملابس وحضنها والتحسيس على صدرها ومن ثم تشليحها جميع ملابسها والالتصاق بها من الأمام وتقبيلها على رقبتها وصدرها ووضع قضيبه على فرجها دون إدخاله في فرجها والاستمنا على بطنها وحيث إن هذه الأفعال قد استطالت إلى مواطن العفة والعورة وخدشت بالتالي عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها وحيث إن المتهم وعندما شرع في هتك عرض المجني عليها كانت الأخيرة في حالة نوم فإن فعل المتهم تنطبق عليه أحكام المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات إذ إن حالة النوم تعتبر من حالات العجز الجسدي بالمعنى المنصوص عليه في هذه المادة ، وحيث إن المتهم وعندما قام بتشليح المجني عليها ملابسها وتقبيلها على رقبتها وصدرها والالتصاق بها من الأمام وملامسة قضيبه لفرجها لم يمارس أي أسلوب من أساليب العنف أو التهديد المشار إليها في المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات في سبيل الوصول إلى ذلك فإن أفعال المتهم تشكل أيضاً جنائية هتك العرض بالمعنى الوارد في المادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات وذلك كون فعل المتهم لم يرافقه عنف أو تهديد ، وحيث إن ذلك يُعد من قبيل التعدد المعنوي للجرائم وهو انطباق أكثر من وصف قانوني على الفعل الجرمي الواحد المنصوص عليه في المادة (٥٧) من قانون العقوبات الذي يقتضي الحكم بالعقوبة الأشد ، وحيث إن المتهم هو عم المجني عليها وبالتالي هو أحد محارمها المقصودين بالمادة (٢٩٥) من قانون العقوبات الأمر الذي يقتضي معه تشديد العقوبة بحقه إعمالاً للمادة (٣٠٠) من القانون ذاته .

وحيث إن فعل المتهم ينطبق عليه وصفان قانونيان فإن المتهم يلاحق بالوصف الأشد وهو جنائية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٧) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة .

وقضت محكمة الجنايات الكبرى بما يلي :-

١. عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم

من التهم التالية :-

أ. جناية الاغتصاب خلافاً للمادة (٢/٢٩٢) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة مرتين .

ب. جناية الاغتصاب خلافاً للمادة (٢/٢٩٢) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة ست مرات .

ج. جناية الشروع بالاغتصاب خلافاً للمادتين (٢/٢٩٢ و ٧٠) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة ثلاثمئة وتسعين مرة وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته .

د- جناية الشروع بالاغتصاب خلافاً للمادتين (٢/٢٩٢ ب و ٧٠) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته .

هـ- جناية هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات مكررة مئة وتسعة وتسعين مرة .

و- جناية هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة (٤٠٢) مرة .

٢. عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم
من جناية هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته إلى جناية هتك العرض خلافاً للمادة (٢٩٧) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته .

وعملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض بوصفها المعدل خلافاً للمادة (٢٩٧) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة (٢٩٧) من قانون العقوبات تقرر المحكمة الحكم على المجرم
المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .
بالوضع بالأشغال الشاقة

وحيث إن المتهم هو عم المجني عليها وأحد محارمها المقصودين بالمادة (٢٩٥) عقوبات الأمر الذي يقتضي تشديد العقوبة بحقه عملاً بالمادة (٣٠٠) عقوبات بإضافة النصف إليها لتصبح عقوبته النهائية الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز :-

الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها ، وسلامة النتيجة التي انتهى إليها
القرار المطعون فيه .

فمن استعراض محكمتنا أوراق الدعوى وبياناتها وبصفتها محكمة موضوع يتبين :-

- من حيث الواقعة الجرمية :-

فإن الواقعة الجرمية التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ومستندة إلى بينات قانونية ثابتة في الدعوى وقد قامت محكمة الجنايات الكبرى باستعراض هذه البينات ومناقشتها مناقشة وافية واقتطفت فقرات منها ضمنيتها قرارها وهي التي عولت عليها في تكوين قناعتها وفقاً لأحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وخصوصاً شهادة كل من الشهود

ومحكمتنا بصفتها محكمة موضوع تقرر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه من واقعة جرمية .

- من حيث التطبيق القانوني :-

نجد إن الأفعال التي أتاها المتهم تجاه المجني عليها البالغة من العمر خمسة عشر عاماً وثمانية شهور بتاريخ الواقعة والمتمثلة بإقدام المتهم على النوم خلف المجني عليها والتي كانت تنام في منزل المتهم / عمها وهو عارٍ من الملابس وحضنها والتحسيس على صدرها وقيامه بتشليحها جميع ملابسها والاتصاق بها من الأمام وتقبيلها على رقبتها وصدرها ووضع قضيبه على فرجها إلا أنه لم يدخله في فرجها ومن ثم الاستمناء على بطنها كما ورد بأقوالها هذه الأفعال التي أتاها المتهم قد استطلت إلى مواطن العفة والعورة لدى المجني عليها وخدشت عاطفة الحياء العرضي لديها وهي في حالة نوم في بيت المتهم / عمها هذه الأفعال تشكل كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات وأن الأفعال التي أتاها المتهم تجاه المجني عليها بتشليحها ملابسها وتقبيلها على رقبتها وصدرها وملامسة قضيبه لفرجها تشكل كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات كون هذه الأفعال الصادرة عن المتهم تجاه المجني عليها لم يرافقها أي عنف أو تهديد .

ولما كان ذلك يعتبر من قبيل التعدد المعنوي للجرائم وذلك لانتطابق أكثر من وصف قانوني على الفعل الجرمي مما يقتضي الحكم بالعقوبة الأشد على المتهم وهو جناية هتك العرض وفق المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته ، كون المتهم هو عم المجني عليها كما انتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه .

- من حيث العقوبة :-

فإن العقوبة التي قضت بها محكمة الجنايات الكبرى على المتهم المطعون ضده تقع ضمن الحد القانوني للجناية التي جرم وأدين بها وعليه تكون أسباب التمييز غير واردة على القرار المطعون فيه مما يتعين ردها .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ ذي القعدة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٧/٩/٢٠١٤م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / غ . ع

lawpedia.jo